جامعة المنصورة
كلية الحقوق
قسم الاقتصاد السياسي والتشريعات الاقتصادية

الأوراق الماليه والتنمية الاقتصادية

بحث مقدم للنشر في مجلة الكليه

مستخلص من الرسالة المقدمة الحصول على درجة الماجستير في الحقوق بعنوان

دور أسواق الأوراق المالية في تمويل التنمية الاقتصادية في السعودية .

"دراسة تحليلية"

الباحث / زايد بن قريط بن ثروي العنزي

تحت إشراف

ا.د/ إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف

رئيس قسم الاقتصاد السياسي والتشريعات الاقتصادية

ووكيل كلية الحقوق للدراسات العليا والبحوث والعلاقات الثقافية

كلية حقوق – جامعة المنصورة

١٤٤٥ ه / ٢٠٢٤ م

الملخص :

يبحث هذا البحث في دور أسواق الأوراق المالية في تمويل التنمية الاقتصادية، مع التركيز على سوق الأوراق المالية في السعودية كنموذج. يتناول البحث أهمية الأسواق المالية في تحقيق التنمية من خلال توفير قنوات لتمويل المشاريع الكبيرة وتحقيق السيولة اللازمة لدعم النشاط الاقتصادي.

يستعرض البحث أيضاً مشكلات الدراسة التي تتعلق بمدى تطور هذه الأسواق وأهمية وجود سوق أوراق مالية نشطة في دعم التنمية. ويحدد الباحث الأهداف الرئيسية للدراسة، مثل تحليل تأثير سوق الأوراق المالية على الاقتصاد واستخلاص الدروس من التجارب الدولية.

من الناحية المنهجية، يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، لتقديم رؤية شاملة حول كيفية تأثير سوق الأوراق المالية على النمو الاقتصادي.

في الخاتمة، يشدد الباحث على ضرورة تطوير أسواق الأوراق المالية من خلال تنظيم فعال وسياسات اقتصادية ملائمة لدعم استدامة النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية:

الأوراق الماليه ، التنمية ، الاقتصادية

Abstract:

This research examines the role of stock markets in financing economic development, focusing on the Saudi stock market as a model. The research addresses the importance of financial markets in achieving development by providing channels to finance large projects and achieving the necessary liquidity to support economic activity.

The research also reviews the problems of the study related to the extent of development of these markets and the importance of an active stock market in supporting development. The researcher identifies the main objectives of the study, such as analyzing the impact of the stock market on the economy and drawing lessons from international experiences.

Methodologically, the research relies on the descriptive analytical approach and the comparative approach, to provide a comprehensive vision of how the stock market affects economic growth.

In conclusion, the researcher stresses the need to develop stock markets through effective regulation and appropriate economic policies to support the sustainability of economic growth.

Keywords:

Securities, Development, Economic

المقدمة

تعتبر الأسواق المالية اليوم من الدعائم الأساسية للاقتصاد الحديث. فهي تلعب دوراً حيوياً في جمع المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار، مما يساهم في تطوير مشاريع إنتاجية وخدمية متعددة. ومع تزايد الحاجة إلى تعبئة رؤوس الأموال، أصبحت هذه الأسواق محور اهتمام مختلف الاقتصاديات.

ما يميز الأسواق المالية هو تنوع الأدوات المالية المتاحة، حيث تتفاوت المخاطر المرتبطة بها، مما يلبي احتياجات المستثمرين والمضاربين على حد سواء. إذا كانت السوق تقتصر على نوع واحد من الأصول، مثل الأسهم، فإن ذلك قد يحد من قدرتها على جذب المدخرات الضرورية للاستثمار، مما يؤثر سلباً على قدرة المؤسسات على الحصول على التمويل.

تساهم الأسواق المالية في تعزيز التنمية والنمو الاقتصادي من خلال توفير قنوات تمويل للمشاريع الكبيرة، والتي لا يمكن تمويلها بالاعتماد فقط على الادخار الشخصي نظراً لحجم التمويل المطلوب. السوق الأولية تجمع المدخرات الفردية وتوجهها نحو الاستثمارات، ويعزز من فاعليتها وجود سوق ثانوية نشطة، تتيح للمستثمرين تحقيق السيولة عن طريق بيع أوراقهم المالية والاستفادة من الأرباح.

ثانيا: أهمية الدراسة:

تعتبر السوق المالية أداة حيوية تجمع بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين، حيث تعمل كحلقة وصل بين أصحاب الفوائض المالية الذين يبحثون عن فرص لاستثمار أموالهم والأشخاص أو الكيانات التي تحتاج إلى تمويل. لتحقيق النمو الاقتصادي، تبرز الحاجة الملحة لرؤوس الأموال، فهي المحرك الأساسي لجميع الأنشطة الاقتصادية. عندما يحتاج الأفراد أو المؤسسات إلى هذه الموارد المحدودة، يكون أمامهم خياران: إما اللجوء إلى البنوك للحصول على قروض، أو الاستفادة من السوق المالية. هنا يأتي دور السوق المالية، التي تلعب وظيفة أساسية في تحويل السيولة من الكيانات ذات الفائض إلى تلك التي تعاني من نقص في التمويل، مما يعزز فرص الاستثمار.

عبر تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو مجالات تساهم في خلق طاقات إنتاجية جديدة، تسهم السوق المالية بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية. لذا، تعتبر السوق المالية قناة حيوية لنقل الأموال واستثمارها في المشاريع التي تدعم بناء اقتصاد قوي ومستدام.

ثالثا: إشكالية الدراسة:

تتجسد إشكالية الدراسة في دور الأسواق المالية في تعزيز التنمية الاقتصادية، ويمكن تلخيص هذه الإشكالية في عدة نقاط أساسية:

١. **مدى تطور الأسواق المالية** :تتعلق هذه النقطة بكيفية تطور الأسواق المالية من حيث التنظيم، والقوانين، والسياسات، ودور سوق الأوراق المالية في دعم التنمية الاقتصادية بشكل فعال.
٢. **أهمية وجود سوق الأوراق المالية** :يعتبر وجود سوق للأوراق المالية ضرورياً لاقتصاد قوي، حيث يسهل حركة الأموال ويعزز استثمارات القطاع الخاص، مما يسهم في تحقيق النمو والتنمية.
٣. **أنواع الأسواق المالية** :تضم الأسواق المالية عدة أنواع، مثل سوق الأسهم وسوق السندات، وتستهدف فئات متنوعة من المتعاملين، بما في ذلك المستثمرين الأفراد، والمؤسسات المالية، والشركات.
٤. **الطبيعة القانونية لانتقال ملكية الأوراق المالية** :تتناول هذه النقطة القوانين والأنظمة التي تنظم انتقال الملكية، وكيفية حماية حقوق جميع الأطراف المعنية في المعاملات المالية.
٥. **استغلال سوق الأوراق المالية في تمويل التنمية** :يتطلب ذلك استراتيجيات واضحة وفعالة لتوجيه المدخرات نحو المشاريع التنموية، مما يزيد من قدرة الاقتصاد على النمو ويعزز استدامته.

أهداف الدراسة:

تم طرح جميع هذه التساؤلات والافتراضات بهدف تحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة، والتي تتمثل في:

١. **معرفة تأثير سوق الأوراق المالية** :الهدف هو فهم مدى تأثير هذه الأسواق على اقتصادات الدول واستنتاج التجارب المفيدة.
٢. **استكشاف الجوانب النظرية والفنية** :العمل على الإحاطة بجميع الجوانب المتعلقة بأسواق المال، بهدف تحديد أوجه القصور التي قد تعيق تطويرها.
٣. **بحث خصوصيات المراكز الدولية** :يتطلب ذلك دراسة العوامل التي تسهم في نجاح أسواق الأوراق المالية العالمية وكيف يمكن أن تؤثر على الأسواق المحلية.
٤. **توضيح مكانة الأسواق المالية** :تركز هذه النقطة على أهمية الأسواق المالية كعناصر حيوية في تعزيز النمو الاقتصادي للدول. تلعب هذه الأسواق دوراً أساسيًا في توفير التمويل اللازم للمشاريع والمبادرات الاقتصادية، مما يسهم بشكل كبير في التنمية الوطنية.
٥. **تحديد شروط ومتطلبات فعالية الأسواق** :يستلزم الأمر توضيح المعايير والشروط اللازمة لضمان فعالية هذه الأسواق في تحقيق أهداف التنمية.

٦. **توفير الموارد المالية الضرورية**:التحقيق في كيفية مساهمة الأسواق المالية في توفير التمويل اللازم للنهوض بالاقتصادات.

٧. **أهمية التنمية الاقتصادية**:تسليط الضوء على مدى أهمية التنمية الاقتصادية في الدول المتقدمة وكيف يمكن أن تستفيد منها الدول النامية في مواجهة تحديات العولمة الاقتصادية، التي فرضت سياساتها منذ عام ١٩٩٠، مما أفرز ميزان قوى لصالح الدول المتقدمة من خلال مفاهيم العولمة وآلياتها التجارية والمالية.

فرضيات الدراسة:

وللإجابة على الإشكاليه والتساؤلات المطروحة يمكن وضع الفرضيات الآتية :

١- إن وجود سوق تهتم بالأوراق المالية يمتاز بالنمو والكفاءة يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية .

٢- سوق الأوراق المالية هو المكان الذي يتواصل فيه المستثمرون لشراء وبيع الاستثمارات – الأكثر شيوعا ، الأسهم والسندات

٣- تمثل أسواق الأوراق المالية فرصة استثماريه ممتازة وعامل هام في جلب رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية.

٤- تعتبر أنماط التمويل في أسواق الأوراق المالية الأداة الفعالة للتنمية الاقتصادية.

٥- تقوم أسواق الأوراق المالية بدفع التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي من خلال قيامها بعدد من الوظائف.

٦- تتأثر كفاءة الأسواق المالية الناشئة بالأزمات سلبا، و تتأثر بحكومة المؤسسات إيجابا

٧- إمكان العديد من الدول النامية من تحقيق قدر كبير من التنمية في معظم قطاعاتها الاقتصادية للتهيؤ المسبق لانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية وذلك لوجود مقومات نهوض ومصادر طبيعية يمكن تنميتها لتحقيق موقع اقتصادي أفضل .

منهجية الدراسة:

يعتبر الوصول إلى الهدف من هذه المدخلات مرهوناً بمعالجة الموضوع بأسلوب منهجي واضح ومنظم. يعتمد ذلك على استخدام المنهج الوصفي التحليلي، بجانب إجراء تحليل مقارن يستند إلى بعض التجارب الخاصة بعدد من الدول.

تتطلب طبيعة هذه الدراسة استخدام مجموعة متنوعة من المناهج بهدف الوصول إلى إجابات فعالة عن الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات. حيث يتم التركيز على المنهج الوصفي التحليلي لسرد المفاهيم الأساسية والتعريفات المرتبطة بالموضوع وتحليلها بشكل دقيق.

إضافة إلى ذلك، يلعب المنهج التاريخي دوراً مهماً في استعراض الأحداث والوقائع الاقتصادية التي مرت بها دول معينة، مما يساعد في فهم تطور أسواقها المالية. وأخيراً، يأتي دور المنهج المقارن الذي يتيح فرصة لمقارنة تجارب هذه الدول واستخلاص الدروس المستفادة منها.

لذا ستتم الدراسة من خلال الاعتماد على:

١- المنهج التحليلي : وذلك بتحليل وتفصيل كل ما يتعلق بسوق الأوراق المالية من قوانين وكتابات واراء فقهية، للوصول إلى فهم أفضل لكيفية تداول الأوراق المالية في السوق.

٢- المنهج الاستنباطي: والذي يعتمد على التفكير والتحليل المنطقي في محاولة للوصول إلى أفضل الحلول للإشكاليات المطروحة في البحث.

٣- المنهج المقارن: يتم بتحليل ومقارنة سوق الأوراق المالية في الدول النامية والمتقدمة لتسليط الضوء على جوانب القصور وعلى السلبيات واقتراح الحلول المناسبة له

الفصل الأول:

دور الأسواق المالية في تنمية الاقتصاد السعودي.

تمهيد وتقسيم

تلعب الأسواق المالية دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية على مستوى العالم، من خلال قدرتها على جمع المدخرات المالية من الأفراد الذين لديهم فائض مالي وتوجيهها إلى الجهات التي تعاني من نقص في التمويل. وتسهم هذه العمليات في دعم الأنشطة الإنتاجية، مما يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي، وذلك عبر عدة آليات: [١]

١. تعبئة المدخرات :من خلال تشجيع الأفراد على استثمار مدخراتهم في سوق الأوراق المالية، يمكنهم تحقيق عوائد إضافية عبر شراء وبيع الأسهم، مما يعزز من إدخارهم ويعزز استثمارهم مرة أخرى.
٢. توفير التمويل للمستثمرين :تلعب الأسواق المالية دوراً أساسيًا في تأمين التمويل للمشاريع الاقتصادية، حيث تجمع الموارد المالية والمدخرات وتوجهها نحو الاستثمارات الفعالة.
٣. تحويل الفوائض المالية :عبر توجيه المدخرات نحو الشركات المساهمة، يمكن استثمار هذه الأموال بشكل فعال بدلاً من تركها معطلة، مما ينشط سوق الأوراق المالية ويزيد من مستويات الاستثمار.
٤. التنبؤ بمستقبل الاقتصاد الوطني :تعكس حالة السوق المالي التوقعات الاقتصادية؛ فعندما ترتفع أسعار الأسهم، يشير ذلك إلى انتعاش اقتصادي، بينما الانخفاض قد يدل على احتمال حدوث كساد.
٥. مراقبة أداء الشركات المدرجة :تسهم إدارة الأسواق المالية في الرقابة غير الرسمية على كفاءة سياسات الشركات، مما يساعدها في اتباع استراتيجيات فعالة في الاستثمار والتشغيل والتمويل، مما يزيد من قيمة أسهمها.

[1] Hassoun, Yasser, and Zahra, Shadi Ahmed, (2005) ،،،Emerging financial markets and their role in the development of the national economy77,Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research, Economic and Legal Sciences Series, Lattakia, Syria, Vol. 27, No. 1, p. 10

تلعب الأسواق المالية دوراً محورياً في دفع عملية التنمية الاقتصادية من خلال عدة وظائف رئيسية، التي تتضمن[٢]:

١. دعم الاقتصاد الوطني وتنميته :تعمل الأسواق المالية على تشجيع جميع فئات المجتمع، سواء كانت المدخرات كبيرة أو صغيرة، للاستثمار فيها. من خلال تقديم فرص استثمارية متنوعة، يتمكن الأفراد من شراء الأوراق المالية بما يتناسب مع إمكانياتهم المالية، مما يعزز الاقتصاد الوطني.
٢. المساهمة في تمويل خطط التنمية :تلعب الأسواق المالية دوراً محورياً في تمويل المشاريع التنموية عبر طرح الأوراق المالية الحكومية. تتيح هذه الأسواق للحكومات الاقتراض من الأفراد من خلال إصدار السندات والأذونات ذات آجال متنوعة، مما يدعم خطط التنمية.
٣. دعم الائتمان الداخلي والخارجي :تعكس حركة شراء وبيع الأوراق المالية في السوق المالي دعماً للائتمان الداخلي. في حين تشير المعاملات في الأسواق العالمية إلى تعزيز الائتمان الخارجي، مما يعزز العلاقات الاقتصادية الدولية.
٤. توجيه الموارد المالية نحو المجالات الأكثر ربحية :تساهم الأسواق المالية في توجيه الاستثمارات نحو المشاريع الجديدة أو توسيع المشاريع الحالية، مما يعزز النشاط الاقتصادي ويؤدي إلى زيادة النمو.

لضمان تحقيق هذه الأدوار بفعالية، تحتاج الأسواق المالية إلى عدد من المزايا، منها:

- العدالة في التعامل :ضمان التوازن بين جميع المتعاملين في السوق.
- توفير الأمان للمتعاملين :حماية حقوق المستثمرين وتحديد أسعار الأوراق المالية بشكل عادل.
- استمرارية وكفاءة العمل في السوق :الحفاظ على نشاط السوق وزيادة فعاليته في تحقيق الأهداف.

في هذا السياق، تسعى المملكة العربية السعودية، مثل بقية دول العالم، لمواكبة التطورات في أسواق الأسهم العالمية. انسجاماً مع استراتيجيتها ورؤيتها لعام ٢٠٣٠، اتخذت المملكة العديد من الإجراءات والإصلاحات لتطوير سوق الأسهم، حيث يعتبر ذلك أساساً لتحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز النمو.

لذا سوف نقوم بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث الاتية

المبحث الأول : التنمية الاقتصادية. المبحث الثاني: الذكاء الاصطناعي رؤية المملكة لسنة ٢٠٣٠

(2)Grady, Zakaria, (2016) ،،،The Role of Financial Markets in Financing Investments: A Case Study of the Algiers Stock Exchange77,Master Thesis (unpublished), Mohamed Khedr University of Biskra, Faculty of Economics, Commerce and Management Sciences, Department of Economic Sciences, Algeria, p. 9-10

المبحث الأول :

التنمية الاقتصادية.

تمهيد وتقسيم

تشكل عملية التنمية الجهود المبذولة لإنشاء نظام اقتصادي وسياسي يهدف لتحقيق أهداف محددة تسعى الدول لتحقيقها. تركز هذه العملية على زيادة الدخل الحقيقي بشكل مستمر وسريع على مدى فترة زمنية طويلة، مما يعزز النمو الاقتصادي للدولة.

تلعب التنمية الاقتصادية دوراً محورياً في تطوير وتجديد الهيكل الاقتصادي لمختلف القطاعات، بما في ذلك سوق رأس المال، الذي يعتبر أحد الركائز الأساسية لأي اقتصاد. من خلال تعزيز هذا السوق، يمكن تحسين فعالية الاستثمارات وزيادة الإنتاجية بشكل ملحوظ.

رغم أن مصطلح "التقدم الاقتصادي" غالباً ما يستخدم بالتبادل مع التنمية الاقتصادية، يلاحظ بعض الخبراء أن التقدم يركز أكثر على الوسائل، مثل تحسين أساليب الإنتاج لتحقيق نتائج أفضل. وهذا يبرز أهمية التوازن بين تحقيق الأهداف الاقتصادية واستخدام الموارد والتقنيات بكفاءة لتعزيز التنمية المستدامة.

بشكل عام، تعتبر التنمية الاقتصادية أكثر من مجرد زيادة الإنتاج أو الدخل؛ فهي تشمل أيضاً تحسين مستوى المعيشة، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وتطوير البنية التحتية، ورفع كفاءة المؤسسات. كل ذلك يساهم في بناء اقتصاد قوي ومستدام يمكنه مواجهة التحديات المستقبلية[٣] .

رغم وجود فروق واضحة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والتقدم الاقتصادي، إلا أن هذه المصطلحات تستخدم في كثير من الأحيان بشكل مترادف نظراً للعناصر المشتركة التي تربط بينها. فعلى الرغم من أن كل منها يعبر عن جوانب مختلفة من العملية الاقتصادية، إلا أنها تتداخل في الأهداف والنتائج، مما يؤدي إلى استخدامهم في سياقات متشابهة.[٤]

إن التنمية الاقتصادية الحقيقية تتمثل في الانتقال الفعلي من هيكل اقتصادي ذو إنتاجية منخفضة بالنسبة للفرد إلى هيكل يمكنه تحقيق أعلى زيادة ممكنة في الإنتاجية ضمن حدود الموارد المتاحة.

يتطلب ذلك استخدام الطاقات المتوفرة في الدولة بشكل أمثل، مما يستدعي إحداث تغييرات جذرية في البنية الاقتصادية والاجتماعية.

---

[٣] د عبد العزيزعبدا الله القطيفي ، النموالاقتصادي ، بغداد ١٩٩٩ ص٧

[٤] ا / كمال جمال ابو سخيلة، رسالة سبق ذكرها، ص٢٤ وما بعدها

كما يتضمن ذلك تحسين توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات المختلفة، بحيث يتمكن الاقتصاد من الاستفادة القصوى من الإمكانيات المتاحة، مما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

هذه التغييرات يمكن أن تشمل الاستثمار في التعليم، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز الابتكار، مما يعزز قدرة الاقتصاد على التكيف والنمو في ظل التحديات المتغيرة.[٥]

أن التنمية الاقتصادية تسعى إلى تحقيق أهداف متنوعة تعود بالفائدة على الفرد والمجتمع لكنها بالمقابل تواجه مجموعة من الصعوبات تعرقل قيامها في العالم

[٥] زيروني مصطفى , النمو الاقتصادي و استراتيجيات التنمية حالة اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا , أطروحة دكتوراه غير منشورة, جامعة الجزائر ٢٠٠٠.ص.٩

المطلب الأول:

مفهوم التنمية الاقتصادية في التشريع السعودي.

أولا: تعريف التنمية في اللغة

تعرف التنمية في اللغة بأنها الزيادة، والنماء، والكثرة، والمضاعفة، وتعرف كذلك بأنها النمو وارتفاع الشيء وانتقاله من موضع إلى اخر فكلمه التنمية مشتقة من المصدر نمى، فيقال فلان نمى مهارأته أي طورها وزاد قوتها، ويقال نمت النار اشتعلت وزادت توفرها [٦].

ثانيا: تعريف التنمية في الاصطلاح

تتباين مفاهيم التنمية بين الأفراد بحسب السياق الذي يتناولونه، فكل شخص يرى التنمية من زاويته الخاصة. يراها البعض كعملية إرادية تهدف إلى إحداث تغيير، سواء كان هذا التغيير اقتصاديًا، سياسيًا، أو اجتماعيًا. بمعنى آخر، هي الحركة نحو وضع أفضل، بعيدًا عن الوضع الحالي، مع التركيز على التطوير والتحسين. يتطلب ذلك استغلال كافة الموارد المتاحة بشكل فعال، بحيث تستخدم في الأماكن المناسبة لتحقيق النتائج المرجوة.[٧]

وعرفها البعض بأنها التحرك العلمي المخطط له لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية وذلك من خلال نمط معين لتحقيق التغيير المستهدف من أجل الانتقال من حاله غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب فيها.[٨]

مفاهيم حول التنمية الاقتصادية :

١_ اقتصاديات التنمية :

تعبتر اقتصاديات التنمية فرع من فروع علم الاقتصاد و ينصب اهتمام هذا الفرع على جزء من العالم المشهور بالعالم الثالث أو المتخلف . ففي أعقاب عام ١٩٤٥ اعتقد الاقتصاديون بأن مشكلات ذلك الجزء من العالم المسمى في ذلك الوقت ب(البلاد المتخلفة) تستحق أن تختص بمعالجة مستقلة و من ثم ظهر عرف باقتصاديات التنمية كجزء مستقل بذاته من الكتابات الاقتصادية. [٩]

---

[٦] أنظر معجم المعاني متاح علي الرابط التالي

: https://www.almaany.Com

[٧] د/ سعيد غني نورى، التنمية بين المفهوم والاصطلاح، جامعة ميسان، العراق، سنة ٢٠٢٠، ص٨٧

https://www.researchgate.net.com

(٨) عبد الهادي الجوهري، دراسات في التنمية الاجتماعية، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة ، - ص١١١

[٩] د. محمد إسماعيل هاشم أسواق الأوراق الماليَّة والبورصة المصرية، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة ٢٠١٥ص٧٦

راجع الباحث/ ماهر شريف، التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحث منشور بالموسوعة العربية بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٥، ص٦https://www.arab-ys.com

وتجدر الإشارة إلى أن معظم الكتابات في اقتصاديات التنمية كانت أقرب إلى التعبير عن المصالح و التحيزات السائدة في فترة زمنية معينة ، وتتغير بتغير هذه المصالح والتحيزات إلى المحاولات المتجردة من العرض . وسواء تعلقت هذه الكتابات بتقديم تعريفات للمشكلات أو الظواهر التي يجري بحثها ، أو بتحديد الأهداف التي تعتبر جديرة بالسعي لتحقيقها ، أو باقتراح الوسائل التي يظن أنها أكثر الوسائل فاعليه لتحقيق هذه الأهداف ، فالنظريات السائدة في اقتصاديات التنمية تعكس في معظم الأحوال المصالح السائدة وقت ظهورها .

يمكن القول أن اقتصاديات التنمية يقصد بها الفرع من فروع العلم الاقتصادي الذي يهتم بدراسة أسباب التخلف وسبل الخروج منها ، عن طريق اتباع إستراتيجيات وسياسات اقتصادية تنمويه و الاستفادة من نماذج التنمية في مختلف بلدان العالم ، بالإضافة إلى الاهتمام بالإبعاد السياسية و الاجتماعية

وبمعنى اخر فإن اقتصاديات التنمية تساعد على فهم أفضل و تصور أوسع و أعمق للوضع الذي تعيشه معظم البلدان النامية ، وما هي معوقات التنمية فيها ، وما هي أسباب تخلف الدول وغني دول أخرى . [١٠]

وتركز اقتصاديات التنمية على وضع الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية الملائمة لاقتصاديات البلدان النامية لتنفيذ عملية التنمية فيها .

٢- التنميه الاقتصادية[١١] :

تعتبر عملية التنمية الاقتصادية مختلفة تمامًا عن النمو الاقتصادي. فالتنمية الاقتصادية تمثل تغييرًا شاملًا يهدف إلى نقل المجتمع من حالة التخلف الاقتصادي والاجتماعي إلى حالة التقدم. ولا تقتصر أهدافها على مجرد زيادة متوسط الدخل الحقيقي، بل تشمل أيضًا تحسين جودة الحياة والرفاهية الاجتماعية.[١٢]

يمكننا تعريف التنمية كعملية تهدف إلى تحقيق نمو مرتفع في متوسط دخل الفرد الحقيقي على مدى فترة طويلة. لكن من المهم أن ندرك أن هذا النمو قد يصاحبه تحديات، مثل تدهور توزيع الدخل وزيادة معدلات

---

[١٠] د/ زكي شافعي، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، سنة ١٩٨٦، ص٧٤

(١١) يعرفها جيبرالد ماير :"التنمية الاقتصادية هي العملية يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن "ويعرفها سعد الدين إبراهيم :"التنمية الاقتصادية بأنها إنبثاق ونمو كل الامكانيات والطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل ومتوازن سواء كان هذا الكيان هو فرد أو جماعة أو مجتمع أديب قاسم رشدي، الأسواق الماليَّة وأثرها في التنمية الاقتصادية، دراسة حالة سُوق العراق للأوراق الماليَّة، كلية العلوم والاقتصاد، بغداد، سنة ٢٠١٣، ص ٧٧

[١٢] د/ خالد عبد الحميد حسانين، د ارسة تحليلية لقياس أثر النمو الاقتصادي علي الإنفاق الاستثماري في مصر، مجلة بحوث الشرق الأوسط في العلوم الانسانية والأدبية ، مركز بحوث الشرق الاوسط سجامعة عين شمس، القاهرة، العدد ٤٤ - ٢٠١٨ص ٢٥٥

الفقر في المجتمع. لذا، فإن مفهوم التنمية لا يقتصر على زيادة الدخل فقط، بل يشمل أيضًا تعزيز العدالة الاجتماعية وضمان توزيع الثروات بشكل أكثر إنصافًا. [١٣]

وكما تعرف التنمية الاقتصادية بأنها : إجراءات تتخذ عن قصد من شأنها زيادة الدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة بمعدل أكبر من زيادة نمو السكان .

ومن هنا كان الارتباط الوثيق بين دراسة السكان و دراسة التنمية الاقتصادية ، لأن تزايد السكان يخلق مشاكل للمجتمع قد يكون من شأنها انخفاض الدخل الحقيقي و ما يترتب على ذلك من اثار تؤدي إلى خفض المستوي الصحي و الثقافي و الاجتماعي. . [١٤]

يمكننا تعريف التنمية أيضًا على أنها عملية تهدف إلى تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي، مع تحقيق تحسن متوسط في نصيب الفرد من هذا الدخل. تتضمن هذه العملية تغييرات هامة في هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة. كما تسعى التنمية إلى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل القومي، مما يستدعي إجراء تغييرات في هيكل توزيع الثروات لصالح الفئات الأقل حظًا، وبالتالي تقليص الفجوة بين مختلف الفئات الاجتماعية.[١٥]

٣_ التنمية الاقتصادية المحلية :

تعرف الأمم المتحدة التنمية الاقتصادية المحلية بأنها عملية تشمل جميع فئات المجتمع، حيث يتعاون الأفراد من مختلف القطاعات لتعزيز النشاط الاقتصادي المحلي. تهدف هذه العملية إلى بناء اقتصاد قوي ومرن يسهم في خلق فرص عمل جيدة وتحسين نوعية الحياة للجميع، بما في ذلك الفئات الفقيرة والمهمشة.

تشجع التنمية الاقتصادية المحلية على إقامة شراكات حقيقية بين القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني، وذلك للعمل معًا لإيجاد حلول محلية للتحديات الاقتصادية التي يواجهها المجتمع. يعتبر هذا التعاون خطوة أساسية نحو تحقيق تنمية مستدامة تلبي احتياجات الأفراد وتسهم في رفع مستوى معيشتهم.[١٦]

٤_ التنمية المستدامة :

ارتبطت فكره التنمية المستدامة أو المستمرة في الفكر الاقتصادي و الاجتماعي التنموي بفشل نماذج التنمية التي ظهرت من الثورة الصناعية و حتى اليوم . ولقد ترتب على مشروعات التنمية التي تقوم طبقا

---

[١٣] انظر د/ محمد عبد العزيز عجيمة ، د/ محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية مفهومها، نظرياتها، سياستها، الدار الجامعية، الاسكندرية، ،٢٠٠٠ ص ٥

[١٤] د/ علي لطفي، التنمية الاقتصادية، مكتبة جامعة عين شمس، القاهرة.١٩٨٠، ، ص١٨٥

[١٥] د/ كامل بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان،١٩٩٧ص.٦٣

[١٦] د/ محمد عبد العزيز عجمية، د/ إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية - دارسات نظرية وتطبيقية، دار المعارف، الاسكندرية، سنة ٢٠٠٠، ص١١٣

للنموذج الرأسمالي و الاشتراكي لتحسين حياة الإنسان و تطويرها نحو الأفضل ولتحقيق كثير من الإنجازات و النجاحات ، وفي نفس الوقت على الجانب الاخر إضرار بالمحيط الحيوي للإنسان .

وإيذاء هذه المشكلات و المخاطر البيئية نظم المجتمع الدولي مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية عام ١٩٩٢ في مدينة ريو دي جئنيرو ، و أطلق عليه مؤتمر (قمة الأرض) ولقد أصدر المؤتمر خطه شاملة قد قام بتسميتها أجنده القرن الحادي و العشرين ، و الفكرة الأساسية التي بنيت عليها أجنده القرن الحادي و العشرون هي فكره التنمية المستدامة .

تعرف التنمية المستدامة بأنها تلك التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون التأثير سلباً على قدرة الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها. تأخذ هذه التنمية بعين الاعتبار التوازنات البيئية الطبيعية، حيث تسعى إلى حماية الموارد من التدهور والاستنزاف، مما يضمن استمرارية التنمية على المدى الطويل. من خلال هذه الرؤية، يمكن تحقيق تنمية شاملة تدعم الأفراد والمجتمعات مع الحفاظ على البيئة للأجيال المقبلة.

٥_ التنمية البشرية :

استحوذ مفهوم التنمية البشرية على اهتمام واسع منذ بداية عقد التسعينيات، ومع مرور الوقت بدأت تتضح طبيعة تداخلاته مع المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الأخرى. وقد تم تقديم العديد من التعريفات لتوضيح مفهوم التنمية البشرية، حيث ظهرت أولى التقارير المتعلقة بها من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٠، مما ساهم في رسم ملامح هذا المفهوم وإبرازه كركيزة أساسية في جهود التنمية العالمية.

تعكس تقارير الأمم المتحدة الإنمائية مفهوم التنمية البشرية كعملية تهدف إلى توسيع الخيارات المتاحة للأفراد. هذا المفهوم يقوم على مبدأ أساسي هو عدم وجود حدود لهذه الخيارات، إذ تتطور وتتغير مع مرور الزمن. وعندما نتحدث عن تطبيق التنمية البشرية، نجد أنها تشمل جميع مستويات التنمية، مما يدل على شموليتها ومرونتها في مواجهة التحديات المتنوعة [١٧] .

تتمحور الخيارات الأساسية حول ثلاث نقاط رئيسية: أولاً، حق الأفراد في عيش حياة كريمة؛ ثانياً، اكتساب المعرفة؛ وثالثا، الحصول على الموارد الضرورية لتحقيق مستوى معيشة مريح. في حال عدم توفر هذه الخيارات الثلاثة، فإن العديد من الفرص الأخرى ستظل مغلقة أمام الفرد، مما يعيق تقدمه وتحقيق طموحاته. ولكن التنمية البشرية لا تقف عند هذا الحد فهناك خيارات أخرى و يقدرها كثير من الإفراد تقديرا عاليا وهي :

[١٧] محمد إسماعيل هاشم أسواق الأوراق الماليَّة والبورصة المصرية، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة ٢٠١٥ص١٣٤

ا_ الحريات السياسية : وتهيئ الفرص المتاحة للناس ليقرروا من سيحكمهم و على أي مبادئ و ليراقبوا و ينتقدوا و يحاسبوا السلطات و ليقوموا بالتعبير عن ارائهم من خلال صحافة حرة و ليقرروا الانضمام لمختلف الأحزاب السياسية .

ب_ التسهيلات الاقتصادية : وتهتم بالفرص المتاحة للأفراد لاستغلال الموارد الاقتصادية لأغراض الاستهلاك و الإنتاج و التبادل .

ت_ الفرص الاجتماعية : و تتعلق بالترتيبات الاجتماعية في المجالات التي تؤثر في الحريات الحقيقية المتاحة للأفراد ليعيشوا حياة طيبة ، كالترتيبات المتعلقة بالتعليم و الصحة و هذه الخدمات تؤثر على تفعيل مشاركتهم

ث_ الشفافية : وتركز على تعزيز الثقة في التعامل بين الناس في إطار المجتمع و ضمان الإفصاح و السلامة ، و تلعب هذه الضمانات دورا واضحا في الحد من الممارسات الفاسدة و عدم المسئولية المالية و التعامل بنوايا مبطنة و غير معلنه .

ج_ الأمن الوقائي : ويعني توفير شبكات حماية و رعاية اجتماعية ، للحيلولة دون وقوع هذه الشرائح الضعيفة في المجتمع في شر الفقر ، و في بعض الأحيان الجوع و الموت ويشمل على الإعانات و برامج الضمان الاجتماعي و المنح الداخلية و برامج العون الطارئة

٦_ التنمية البشرية و النمو الاقتصادي :

برز مفهوم التنمية البشرية بعد أن كانت قضايا النمو الاقتصادي اقتصرت على شكل رأس المال و استثماراته ، و بعد أن كان الاهتمام مركزا على الإنسان كمورد اقتصادي فقط ينتظر منه زيادة الإنتاج و تطويره وعلى ذلك فإن التنمية البشرية تبدأ من تحقيق النجاحات الاقتصادية التي يغذيها النمو الاقتصادي والذي تعود عوائده على البشر من خلال الإنصاف في التوزيع ، غير أن التنمية الاقتصادية لا تستقيم إلا بالإنسان و هو العنصر الفعال فيها و يجب أن يكون هدفها في النهاية [١٨]

ويمكن القول أن علاقة التنمية بالنمو الاقتصادي و العكس أيضا تتمثل في أن النمو الاقتصادي شرط ضروري للتنمية البشرية ولكن شرط غيركاف . ذلك أن اهتمام التنمية البشرية بالنمو الاقتصادي لا ينفصل عن نمط توزيع ثمار هذا النمو ، وإن أحد الركائز الأساسية للتنمية البشرية إتاحة موارد تمكن الأفراد من حياة كريمة و الذي يرتبط بالتوزيع العادل لثمار النمو الاقتصادي ، أي التوزيع العادل للدخل و الثروة .

---

[١٨] سالم توفيق النجفى وإبراهيم مراد الدعمه التنمية البشريه والنمو الاقتصادى دراسة تحليلية مجلة بحوث اقتصادية السنة العاشرة العدد ٢٦ سنة ٢٠٠١ الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية مصر ص٦٧

وإن كان للنمو الاقتصادي أن يثري التنمية البشرية فإنه يتطلب إدارة فعالة للسياسات ، و بالمقابل ف لكي تستمر التنمية البشرية لفترة طويلة يجب أن يغذيها النمو الاقتصادي باستمرار. [١٩]

٧_ التنمية البشرية و تنمية الموارد :

يوجد اختلاف جوهري بين "تنمية الموارد البشرية" و"التنمية البشرية". فمفهوم تنمية الموارد البشرية يعتبر الأفراد بمثابة موارد تساهم في العملية الاقتصادية، حيث ينظر إليهم كعنصر أساسي لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية بشكل عام. بالمقابل، تتناول التنمية البشرية توسيع خيارات الأفراد وتحسين نوعية حياتهم بشكل أوسع، مما يركز على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والنفسية لتعزيز رفاهيتهم[٢٠] .

تتولد فكرة تنمية الموارد البشرية من منظور اقتصادي، حيث يعتبر الأفراد كموارد تساهم بشكل جوهري في التنمية الاقتصادية. يركز هذا المفهوم على الإنسان كعنصر إنتاجي، مما يعزز الإنتاجية ويهتم بالصحة كعنصر له تأثير مباشر على العوائد الاقتصادية. يولي أيضًا اهتمامًا بتعليم الأفراد ونشاطاتهم الثقافية والترفيهية، مما يعكس ضرورة استثمار الجهود في هذه المجالات لتحقيق أفضل النتائج.

كما يتضح أن مفهوم تنمية الموارد البشرية يتميز بطبيعته الديناميكية، حيث يسعى للحفاظ على توازن بين تطوير القدرات البشرية واستخدامها الأمثل. ويعتبر هذا المفهوم جزءًا لا يتجزأ من التنمية البشرية بشكل عام، ويشمل أربعة محاور رئيسية: تلبية الاحتياجات المادية، الاحتياجات الاجتماعية والثقافية، الاحتياجات العقلية، ومساهمة المجتمع المدني.

بالتالي، توجد علاقة وثيقة بين التنمية البشرية وتنمية الموارد البشرية، حيث تعني التنمية البشرية الشاملة تحسين جوانب متعددة من حياة الأفراد، ما يؤدي إلى إشباع احتياجاتهم المتنوعة على مر مراحل حياتهم، بدلاً من التركيز فقط على الجوانب الإنتاجية التي ينصب عليها اهتمام مفهوم تنمية الموارد البشرية.[٢١]

٨_ التنمية البشرية والحاجات الأساسية:

أن مفهوم الحاجات الأساسية يرى ضرورة أن يؤمن إشباع الحاجات الأساسية للإنسان ويتعين طبقا لهذا المفهوم إشباع هذه الحاجات معا، وليس على أساس أخضاعها لسلم الأولويات أيا كان ترتيبها فيه، ويلاحظ أن هذا المفهوم يركز على الأفراد باعتبارهم مستهلكين ويتجاهل الدور الإنتاجي لهؤلاء الناس إذ ثبت بشكل ملموس

---

[١٩] لمزيد من التفاصيل راجع د مصطفى العبد الله الكفرى التنمية البشرية هي الغاية
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=9257

[٢٠] د/طلال زيد، متطلبات التنمية الاقتصادية في العالم العربي نحو رؤية مستقبلية في ضوء التطورات السياسية، مجلة مصر المعاصرة، الصادرة عن الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، مصر، العدد ٥٢٨ ص٤٥٥

[٢١] د / حامد عمار التنمية البشرية في الوطن العربى المفاهيم والمؤشرات والأوضاع ص٦٦

أن التنمية تنهض على أكتاف الفقراء وهم اخر من يستفيد منها . كل ما في الأمر أن هذا التركيز ما هو إلا رد فعل للمبالغة في النظر إلى الأفراد بل و استغلالهم على أنهم عناصر إنتاج . [٢٢]

يمتد مفهوم التنمية البشرية ليشمل جوانب متعددة تتجاوز الحاجات الأساسية التي حددتها منظمة العمل الدولية كمصدر رئيسي. فالتنمية البشرية لا تقتصر فقط على تلبية تلك الحاجات، بل تؤكد أيضاً على أهمية اتخاذ إجراءات تهدف إلى تقليل حدة الفقر، خاصة عندما تعيق العوامل النوعية أو عدم توازن التنمية الإقليمية توسيع خيارات الأفراد.

يعتبر الهدف الأساسي من جهود تخفيف حدة الفقر هو إزالة العقبات التي تواجه الأفراد في تعزيز خياراتهم وعيش حياة كريمة. فعندما تواجه الأفراد بفوارق اجتماعية أو ثقافية، تصبح أهمية معالجة هذه الفجوات ضرورية لضمان تحقيق تنمية شاملة وعادلة. بالتالي، يبرز مفهوم التنمية البشرية الحاجة إلى تقديم الدعم للأفراد وتمكينهم من الاستفادة من الفرص المتاحة، مما يعزز من قدرتهم على تحسين حياتهم ومساهمتهم في المجتمع.

٩_ الصناعة :

تلعب الصناعة دوراً حيوياً في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تعتبر عملية تحويل المواد الأولية بشكل مستمر وبكميات كبيرة إلى منتجات يسهل نقلها. تساهم الصناعة في زيادة الفعالية الإنتاجية، مما يترتب عليه تكوين الناتج القومي وتعزيز النمو الاقتصادي. من خلال تطوير القطاعات الصناعية، يمكن تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية وخلق فرص عمل جديدة، مما يسهم في تحسين مستوى المعيشة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

١٠_ التصنيع :

يهدف استخدام أحدث الإنجازات العلمية والتقنية في الإنتاج والتزويد إلى تعزيز الاقتصاد الوطني من خلال تجهيزات وآلات حديثة. وبالتالي، تصبح عملية التصنيع أداة فعالة للقضاء على التخلف، حيث تمثل قاعدة لتحولات واسعة في جميع فروع الاقتصاد الوطني. علاوة على ذلك، تسهم الصناعة في تقليل معدلات البطالة ورفع مستوى الاقتصاد بشكل عام، مما يعزز التقدم الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع.

١١_ المعونة الأنمابيه :

يقصد بها كل تدفق لرأس المال (سلع استهلاكيه أو سلع رأسمالية) نحو الدول المتخلفة لا تحركه دوافع الربح التجارية من قبل الدولة المانحه للمعونة ، مما يساعد الدول النامية على رفع مستوى المعيشة و رفع معدل نموها الاقتصادي . وهي تشمل المنح الخالصة والقروض طويلة الأجل مع استثناء المعونات العسكرية لأنها ليست ذات طابع إنمايي .

---

[٢٢] د/سمير رضوان، أسواق الأوراق المالية، المعهد العالي للفكر الإسلامي، بدون سنة نشر ص٢٣٤

وتأتي المعونات إلى الدول المتخلفة من (البنك الدولي للإنشاء و التعمير و مؤسساته التنموية و التمويليه ، والبرامج الموسعة للمعونة الفنية التي تتبع الأمم المتحدة ، و بلدان منظمة إلاوبك [٢٣]) .

[٢٣] د/أديب قاسم رشدي، الأسواق الماليَّة وأثرها في التنمية الاقتصادية، دراسة حالة سوق العراق للأوراق المالية، كلية العلوم والاقتصاد، بغداد، سنة ٢٠١٣ص١٥٧

المطلب الثاني:

أهداف التنمية الاقتصادية.

تتنوع أهداف التنمية الاقتصادية من دولة لأخرى، وتعتمد بشكل كبير على الظروف والخصائص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية لكل بلد. ومع ذلك، توجد أهداف مشتركة تسعى الدول النامية لتحقيقها في إطار خططها الإنمائية، ويمكن تلخيص هذه الأهداف فيما يلي:

تحقيق تقدم اقتصادي حيث يتمثل في:[٢٤]

- **زيادة الدخل القومي**

تعتبر زيادة الدخل القومي من الأهداف الرئيسية للتنمية الاقتصادية في الدول النامية. يعود الدافع وراء سعي هذه البلدان نحو التنمية إلى الفقر والانخفاض الملحوظ في مستوى معيشة سكانها. لا يمكن التغلب على هذه المشكلة أو التخفيف من آثارها السلبية، مثل التحديات السكانية المتزايدة، إلا من خلال تعزيز وزيادة الدخل القومي. إن تحقيق هذا الهدف يسهم في تحسين الظروف المعيشية، ويخلق فرصاً اقتصادية تعزز من مستوى حياة الأفراد وتساهم في رفاهيتهم بشكل عام[٢٥].

أ- عدالة التوزيع في الدخل القومي لتقليل التفاوت بين الدخول

ب-بناء قاعدة صناعية متينة واستخدام التكنولوجيا المناسبة

ج- رفع مستوى المعيشة.

يعتبر تحقيق مستوى معيشي مرتفع من الأهداف الرئيسية التي تسعى التنمية الاقتصادية لتحقيقها في الدول النامية. إذ إن تلبية الاحتياجات الأساسية للحياة، مثل الغذاء والملبس والمسكن، بالإضافة إلى توفير مستوى ملائم من الصحة والثقافة، تعتمد بشكل كبير على تحسين مستوى معيشة السكان. يتطلب الأمر تعزيز ظروف الحياة بشكل كافٍ لتحقيق هذه الأهداف الأساسية، مما يسهم بدوره في رفع مستوى رفاهية الأفراد وتحسين نوعية حياتهم بشكل عام.

أ- القضاء على التبعية بكل أشكالها.

ب-توفير الخدمات الاجتماعية (الصحة، التعليم، السكن...).

ج- تعميق الشعور بالانتماء و الاهتمام بالمصلحة العامة.

---

[٢٤] مصطفى حسين و محمد شفيق الطنيب وأمية بدران, أبعاد التنمية في الوطن العربي , دار المستقبل للنشر, عمان , الأردن ١٩٩٥ص١٢٢ ، د/ محمد عبدالغفار، مشكلة الادخار في مصر، دار زهراء الشرق، مصر، سنة١٩٩٧، ص٢٤٦

(٢٥) محمد عبد العزيز عجيمة، صبحي تادرس قريصة، مذكرات في التنمية و التخطيط، القاهرة: الدار الجامعية للنشر والتوزيع،١٩٨٦ ص٦٤

د- إطلاق الإبداع و إطلاق جميع الطاقات الكامنة في المجتمع.

ه- الإسهام في الحضارة الإنسانية و أخذ المكان اللائق بين الأمم.

و- التوسع في الهيكل الإنتاجي

ز- تقليل التفاوت في الدخول والثروات:

يعتبر هذا الهدف من الأهداف الاجتماعية الأساسية للتنمية الاقتصادية، حيث تعاني معظم الدول النامية من تفاوت كبير في توزيع الدخل والثروات، رغم انخفاض مستوى الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد. تستحوذ فئة صغيرة من الأفراد على نسبة كبيرة من الثروة، مما يحدث فجوة واسعة بين الأغنياء والفقراء.

هذا التفاوت لا يؤثر فقط على العدالة الاجتماعية، بل يسهم أيضًا في خلق مشكلات خطيرة تؤثر على المجتمع بشكل عام، حيث يعيش الأفراد في حالة من التباين بين الرفاهية المفرطة والفقر المدقع. وغالبًا ما يؤدي ذلك إلى اضطرابات في الإنتاج والاستهلاك، مما يعقد القضايا الاقتصادية والاجتماعية ويعوق جهود التنمية المستدامة.[٢٦]

تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي يعني عدم الاعتماد على قطاع واحد كمصدر رئيسي للدخل القومي. فمثلاً، إذا كانت البلاد تعتمد بشكل كبير على الزراعة فقط، فإنها تعرض نفسها لخطر التقلبات الاقتصادية الناتجة عن التغيرات في الإنتاج والأسعار في هذا القطاع. هذا يمكن أن يؤثر سلبًا على استقرار الحياة الاقتصادية.

لذا، من المهم أن يسعى القائمون على التنمية في البلاد إلى تحقيق توازن بين القطاعات المختلفة، وعدم الاعتماد فقط على قطاع واحد، كما هو الحال في الجزائر التي تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط. يجب التركيز أيضًا على إحياء قطاع الزراعة لتحقيق الاكتفاء الذاتي ثم التصدير، بالإضافة إلى تعزيز قطاع الصناعة، الذي يعد علامة على التطور الاقتصادي. كل ذلك بهدف الوصول إلى تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة [٢٧].

وعلى الرغم من تعدد أهداف سياسات التنمية الاقتصادية إلا أنه يمكن ذكر أهم النقاط خاصة تلك التي تبنتها الأمم المتحدة في إعلان الألفية الثالثة وهي:

١) توفير الظروف الملائمة لتنمية القطاعات الاقتصادية ويشمل ذلك توفير درجة من الاستقرار

٢) تحقيق قدره من العدالة الاجتماعية والحد من اللامساواه في توزيع الدخول.

---

[٢٦] الرداوي تيسير، التنمية الاقتصادية، سوريا: مديرية المكتب والمطبوعات الجامعية، ص ٨٣

[٢٧] فارس رشيد البياتي، "التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي"، عمان :أطروحة الدكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك،٢٠٠٨ ص ٦٨

٣) تنفيذ برامج استشارية طموحه في مختلف مجالات الاقتصاد وتوظيف كافة عناصر الإنتاج في خدمة هذه البرامج.

٤) السعي لتوفير الأساليب الفعالة واتباع هذه الأساليب في تسريع أنشطة الاقتصاد وصولا لتحقيق التنمية الاقتصادية[٢٨]

٥) العمل على استثمار الموارد الطبيعية الموجودة في الدولة، والتي يمكن استثمارها من خلال برامج التنمية الاقتصادية، وإلى تهدف إلى دعم الاستثمارات سواء المحلية أو الدولية.

٦) تقوم بدعم رأس المال الأجنبي أو المحلى، وذلك في النواحي الاقتصادية التي تعاني من الضعف والعجز، بسبب العديد من النواحي سواء تلك المتعلقة بعملية الادخار والاحتياطات المالية أو الخاصة بالبنوك والسندات داخل المنظومة المالية للدولة [٢٩].

٧) تساعد على تنمية التجارة والاستثمارات، وتنشيط العمليات التجارية وما ينعكس ذلك على النواحي الاقتصادية والدولة.

٨) تعمل التنمية الاقتصادية على إدارة الديون سواء الخارجية أو الداخلية، وذلك من أجل الحرص على وضع الوسائل المناسبة لسد تلك الديون والتعافى الاقتصادي.

٩) السيطرة على الفساد سواء كان فساد إداري أو فساد اقتصادي وذلك عن طريق وضع القوانين والتشريعات التي تساعد على استقرار القطاع الاقتصادي واستغلال موارده والمساعدة على تطويره

عقبات التنمية الاقتصادية.

هناك مجموعة من العقبات تواجه البلدان النامية إزاء قيام التنمية الاقتصادية فيها، وهذه العقبات متنو عه و متباينة ,فمنها ماهو داخلي و منها ماهو خارجي،و هي تنقسم إلى ثلاث أقسام هي:

- العقبات الاقتصادية (العقبات الداخلية).
- العقبات السياسية و الاجتماعية والفكرية.
- العقبات التكنولوجية و التنظيميه (العقبات الخارجية).

و فيما يلي نقوم بشرح مختصر لكل قسم على حدي:

---

[٢٨] سمية موري ، بلحاج فراجي، "أثر التذبذب في أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر –دراسة مقاربة تحليلية وقياسية"، مجلة استراتيجية وتنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامع مستغانم، العدد٧ يوليو ٢٠١٤ ص٢١١

[٢٩] د/ محمد عبدالغفار، مشكلة الادخار في مصر، دار زهراء الشرق، مصر، سنة١٩٩٧، ص٢٤٦

العقبات الاقتصادية(العقبات الداخلية)

تو جد عقبات اقتصادية عديدة و متنوعة تعرقل قيام التنمية الاقتصادية، تتركز في الجوانب التالية [٣٠]

١- انتشار الفقر والمرض والجهل في البلدان النامية، مما يؤدي إلى ضعف ومحدودية تكوين رأس المال في هذه البلدان.[٣١]

٢- قلة ومحدودية توفر وتواجد الموارد الطبيعية في البلدان النامية

٣- وجود الثنائية الاقتصادي (الاقتصاد المزدوج: قطاع أجنبي و قطاع محلى وطني) في العديد من البلدان النامية

٤- ضيق الأسواق المحلية للبلدان النامية

٥- عدم كفاية الهياكل الأساسية للإنتاج(طرق، مباني، طاقة•)

٦- قلة الادخار إلى جانب ضعف الحافز على الاستثمار.

٢-العقبات السياسية والاجتماعية.

من بين العوامل الأساسية التي تساهم في تحقيق التنمية، يعتبر العامل السياسي من أهمها، إذ يعد غياب الاستقرار السياسي عقبة رئيسية أمام عملية التنمية، خصوصا في البلدان النامية. لذا، فإن اتخاذ القرارات الاقتصادية التنموية يتطلب وجود استقرار سياسي في الدولة، مما يسهم في خلق بيئة مناسبة تتيح تجاوز المشكلات الراهنة والانتقال نحو مسارات تنموية فعالة.

أما بالنسبة للعقبات الاجتماعية التي تعرقل مسار التنمية فيمكن إدراجها عبر النقاط التالية[٣٢]

١- الانفجار السكاني

تواجه البلدان النامية تحديات كبيرة تتعلق بتوزيع الموارد الطبيعية والثروة المادية، حيث غالباً ما تكون هذه الموارد غير كافية لتلبية احتياجات السكان المتزايدة. هذه المشكلة تعيق قدرة الحكومات على توفير المتطلبات الأساسية، مما يؤدي إلى ضغط متزايد على مواردها المالية المحدودة.

---

[٣٠] محمد احمد الدوري , مرجع سابق , ص٥٨ الباحثة/ ساجدة عواد صالح، مقاصد التنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الاسلامي، بحث منشور بمجلة الدنانير، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة العراقية، العدد ١٤،سنة ٢٠١٨، ص١١٧

[٣١] ا/ خالد مصطفي و ا/ محمد علي، التخلف في البلدان النامية الواقع والتحديات، مجلة المعرفة، الصادرة عن جامعة الزيتونة، ليبيا، العدد ٤،٢٠١٣ص ٧١

[٣٢] محمد احمد الدوري , مرجع سبق ذكره , ص .٥٩ د/ أشرف محمد دوابة، التنمية البشرية من منظور إسلامي، بحث مقدم إلى المتلقي الدولي الثالث حول واقعة التنمية البشرية في اقتصاديات البلاد الإسلاميَّة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، في الفترة من ٢٦-٢٧ نوفمبر سنه ٢٠٠٧، ص٢

تتفاقم فجوة التمويل بسبب ضعف مستويات التعليم والتدريب، ونقص المهارات الفنية والإدارية، بالإضافة إلى الجهل الاقتصادي الذي يركز على الأنشطة الخدمية ويغفل الإنتاجية. كما أن عدم كفاءة الجهاز الحكومي في إدارة النشاطين الخدمي والإنتاجي يزيد من تعقيد الوضع.

فضلاً عن ذلك، يساهم عدم العدالة في توزيع الدخل القومي في تفشي الفقر والتفاوت الاجتماعي، مما يزيد من صعوبة تحقيق التنمية المستدامة. لذلك، من الضروري أن تتبنى السياسات الاقتصادية استراتيجيات تهدف إلى تعزيز التعليم، وتطوير المهارات، وتحقيق توزيع عادل للموارد، مما سيساعد في دعم التنمية الاقتصادية الشاملة.

العقبات التنظيمية و التكنولوجية:

تعتبر العقبات الإدارية من أبرز التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية، حيث تتمثل في نقص الكفاءات الإدارية والفنية المتخصصة. للتغلب على هذه العقبات وتعزيز جهود التنمية، من الضروري تجنب الأساليب الإدارية المعقدة والروتين المفرط والبيروقراطية في مختلف المجالات، حيث تشكل هذه الأمور عوائق حقيقية أمام تحقيق الأهداف التنموية المرجوة.

١- أن التطوير الإداري ضروري في شتى المجالات و اللحاق بركب التقدم بما يناسب كل دولة بالنسبة لنقل التكنولوجيا في الجهاز الإداري مع التكثيف و التركيز على الدورات التدريبيه لرفع مستوى الجهاز الحكومي و القطاع الخاص سويا لأن القطاعين مسئولين عن التنمية الإدارية في الدولة[٣٣].

مفهوم كفاءة السوق

يعرف السوق الكفء بأنه السوق الذي تتفاعل فيه أسعار الأسهم بسرعة وفاعلية مع أي معلومات جديدة تظهر. يعني هذا أن السوق يمتلك القدرة على تعديل الأسعار بسرعة لتعكس المعلومات المتاحة، مما يسهم في تحقيق توازن بين القيمة السوقية والقيمة الحقيقية للأوراق المالية((٣٤)).

في السوق الكفء، يظهر سعر السهم التوقعات التي يضعها المستثمرون حول الأرباح التي يأملون في تحقيقها في المستقبل، بالإضافة إلى المخاطر المحتملة التي قد تواجههم. يتطلب ذلك من المتعاملين في هذه السوق التحلي بالحكمة والوعي، حيث تكون المعلومات متاحة للجميع بلا قيود. هذه الشفافية تعزز من كفاءة

---

[٣٣] حربي محمد موسى العريقات , مبادئ في التنمية و التخطيط الاقتصادي , دار الفكر للنشر و التوزيع , الأردن الطبعة الأولى ١٩٩٢ص٣٧

((٣٤)) د/ سلوى محمد أبو ضيف، دور رأس الْمَال في التنمية الاقتصاديَّة – دراسة تطبيقية على مصر، مرجع سابق، ص ٣٩

السوق، مما يسمح للجميع باتخاذ قرارات مستنيرة تستند إلى البيانات المتاحة. باختصار، تعكس الأسعار في السوق الكفء التوازن بين ما يسعى المستثمرون لتحقيقه وما قد يواجهونه من تحديات[٣٥].

يمكن تعريف السوق الكفء على أنها تلك السوق التي تحقق توازنًا مستمرًا، حيث تتفاعل أسعار الأوراق المالية بسرعة مع كل المعلومات الجديدة المتاحة. في هذا النوع من السوق، تعكس الأسعار القيمة الحقيقية للأصول، مما يضمن أن المستثمرين يمكنهم الاعتماد على الأسعار كمؤشر موثوق لقيمة تلك الأصول[٣٦].

مفهوم كفاءة سوق رأس المال

يمكن تعريف سوق رأس المال الكفء بأنها السوق التي تتمتع بمرونة عالية، مما يمكنها من الاستجابة السريعة لتغيرات أسعار الأوراق المالية بناءً على تحليل المعلومات والبيانات الجديدة. هذه الاستجابة الفورية تساهم في تحقيق توازن فعال بين القيمة الحقيقية والقيمة السوقية للأصول المالية[٣٧].

يمكننا القول إن كفاءة السوق تعني أن الأسعار تعكس السعر الحقيقي للأوراق المالية، الذي يعكس القيمة الفعلية لتلك الأوراق. تعبر القيمة الحقيقية عن المبلغ الذي يجب دفعه مقابل الورقة، مع الأخذ في الاعتبار العائد المتوقع منها.

في السوق الكفء، يعكس سعر السهم المصدر من أي منشأة جميع المعلومات المتاحة حولها، بما في ذلك القوائم المالية، والتقارير الإعلامية، والسجل التاريخي لسعر السهم، وكذلك التحليلات المتعلقة بالحالة الاقتصادية للمنشأة. كل هذه المعلومات تلعب دورًا حاسمًا في تحديد القيمة السوقية للسهم، مما يساعد المستثمرين على اتخاذ قرارات مستنيرة بناءً على معطيات دقيقة[(٣٨)].

وفي السوق الكفء، يعتبر سعر السهم أيضًا انعكاسًا لتوقعات المستثمرين بشأن المكاسب المستقبلية والمخاطر المحتملة التي قد تواجهها تلك المكاسب. يجدر بالذكر أن إتاحة المعلومات لكل المستثمرين لا تعني بالضرورة تطابق توقعاتهم بشأن المكاسب والخسائر.

فبينما هناك مستثمرون ذوو خبرة يتجهون بأسعار الأسهم نحو قيمتها الحقيقية، قد يكون هناك مستثمرون قليلو الخبرة يأخذون الأسعار بعيدًا عن قيمتها الفعلية. لذا، فإن كفاءة السوق تعتمد على وجود مستثمرين ذوي خبرة ومهارة، مما يساعد في توجيه الأسعار نحو مستويات تعكس القيم الحقيقية للأصول[٣٩].

[(35)] Mian Sajid Nazir، M. M. 2010. Relationship between economic growth and stock market development. s.l.: Queen Mary University، London، UK p475-479

[(٣٦)] د/ محروس حسن، الأسواق الْمَالِيَّة والإِستِثْمَارات الْمَالِيَّة، جامعة عين شمس، مصر، سنة ١٩٩٣، ص ٧١

[(٣٧)] الباحث/ صبري إبراهيم الشافعي، سوق الْمَال كأحد مقومات التنمية الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة عين شمس - كلية الحقوق، سنة ٢٠١٠ ص ١٠٩

[(38)] Higgins، Roderrc.، for financial munagemement، 6 th ed-mcGyaw – hill، u. s. A. 2001، p.169.

[(٣٩)] د/ أحمد صالح الحنأوي، تحليل الأسْهُم والسندات، الدار الجامعية، الإسكندرية، سنة ٢٠٠٠، ص ١٢٥

المبحث الثاني

الذكاء الاصطناعي و رؤية المملكة لسنة ٢٠٣٠

المطلب الاول:

رؤية المملكة لسنة ٢٠٣٠

في ٢٥ أبريل ٢٠١٦، تم إطلاق رؤية المملكة العربية السعودية كأحد أكبر برامج التحول الوطني على مستوى العالم. هذه الرؤية تشكل استراتيجية شاملة تهدف إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة، وتركز على تحويل الاقتصاد من الاعتماد التقليدي على النفط إلى اقتصاد أكثر تنوعاً.

تقوم الرؤية على ثلاث محاور أساسية:

١. **المجتمع الحيوي** :تعزيز المبادئ الإسلامية والهوية الوطنية، وتوفير حياة صحية للمواطنين.

٢. **الاقتصاد المزدهر** :تطوير وتنويع الاقتصاد، وزيادة معدلات التوظيف.

٣. **الوطن الطموح** :تحسين فاعلية الحكومة وتمكين المسؤولية الاجتماعية.

تسعى الرؤية إلى تحويل المملكة إلى قوة استثمارية عالمية، مما يعكس التزامها بتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز مكانتها في الساحة الاقتصادية العالمية.[٤٠]

وفي هذا الإطار يعد محور توفير اقتصاد مزدهر أحد الركائز الأساسية لرؤية المملكة عن طريق توفير بيئة تطلق إمكانات ومستلزمات الأعمال وتوسع قاعدة الاقتصاد، وتوفر مناصب شغل لجميع السعوديين، وتسعى برامج الرؤية لتحقيق ذلك، ويعد برنامج تطوير القطاع المالي أحد البرامج التنفيذيه التي تم إطلاقها سنة ٢٠١٦ لتحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠، والذي يسعى إلى تطوير القطاع المالي ليكون قطاعا ماليا فاعلا في دعم وتمويل الاقتصاد الوطني، ويتمحور البرنامج في هيكلته على ثلاث ركائز رئيسية هي:[٤١]

تطوير سوق مالية متقدمة:

يشكل توفير سوق مالية متقدمة الركيزه الأولى لبرنامج الريادة المالية، وهناك عدة أهداف فرعية تندرج تحت الركيزه الأولى في نطاق عمل السوق السعودية "تداول"، مثل تسهيل تعبية رأس المال من الحكومة والقطاع الخاص، وتشمل جهود تداول في هذا الصدد دعم عملية خصخصه الكيانات العامة، الأمر الذي سيوفر العديد من الفرص الجديدة للمستثمرين.

---

[٤٠] (الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ، ٢٠٢١، ص ١٣، ١٤)

[٤١] السُّوق الْمَالِيَّة السُّعُودِيَّة، ٢٠١٨

تعزيز دور المؤسسات المالية في دعم نمو القطاع الخاص:

ومن بين الأهداف الفرعية التي تندرج ضمن نطاق عمل السوق السعودية "تداول"، يتضح السعي لتوفير منصة فعالة تشجع على الاستثمار وتنويع قاعدة المستثمرين. تسهم السوق السعودية في تحقيق هذا الهدف من خلال جذب المزيد من المستثمرين الأجانب، وزيادة كفاءة عملية التداول، وتنويع فئات الأصول المتداولة عبر إضافة المزيد منها وفق خطط مدروسة.

تعزيز وتطوير القطاع المالي:

أن الهدف الثالث لبرنامج الريادة المالية هو توفير بنية تحتية أمنه وشفافة، أضافه إلى تحديث نموذج خدمات ما بعد التداول وإدارة المخاطر، وإنشاء مركز لمقاصة الأوراق المالية يمثل الطرف المقابل لجميع معاملات السوق.

وتتضمن رؤية المملكة ٢٠٣٠ العديد من الأهداف التي تساهم أنشطة السوق السعودية "تداول" في تحقيق العديد منها، ومن أهمها:[٤٢]

١) زيادة حصة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من ٤٠% إلى ٦٥%.

٢) رفع أصول صندوق الاستثمارات العامة من القيمة ٦٠٠ مليار ريال سعودي إلى أكثر من ٧ تريليون ريال سعودي.

٣) زيادة مشاركة المنشات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي من ٢٠% إلى ٣٥%.

وحققت المملكة طموحات كبرى وأرقام قياسية خلال الخمس سنوات التي تلت إطلاق رؤية المملكة، في كل من عمليات التوظيف، وفتح الفرص الاستثمارية، وتحسين بيئة الأعمال، واستحداث قطاعات جديد وتراجع نسبه الاعتماد على النفط، ومن أهم منجزات الرؤية ما يلي:[٤٣]

١) خلال هذه الفترة سجل الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) متوسط نمو بلغ نحو ٢,٣٤ % مع مراعاة الظروف التي نشأت عن أزمة كورونا[٤٤]

٢) ساهم تنوع تنمية الإيرادات بشكل هيكلي ومستمر، حيث ارتفعت الإيرادات غير النفطية بنسبة ٢٢٢ بالمائة محققة ٤٠٣ مليار ريال (١٠٧ مليار دولار) سنة ٢٠٢٠ مقابل ١٦٦ مليار ريال (٤٤)

---

[٤٢] (السوق المالية السعودية ، ٢٠١٨)

[٤٣] (السوق المالية السعودية ٢٠٢١، صَ، ١١٨

[٤٤] السوق المالية السعودية ، ٢٠٢٠ saudiexchange.sa

مليار دولار) سنة ٢٠١٥، كما سجل ارتفاع نسبة مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ ٥٩,٣% بمبلغ يقدر بحوالي ١٤٩١مليار ريال سنة ٢٠٢٠، مقابل ٥٥,٧% بمبلغ يقدر ب ١٤٢٨، مليار ريال سنة ٢٠١٦، وهذا مؤشر على تنوع الاقتصاد السعودي وتوفيره فرصا جذابه.

٣) ارتفعت مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لتبلغ ٤١,٤ سنة ٢٠٢٠ مقابل ما نسبته٣٩% سنة ٢٠١٦.

٤) ارتفعت الصادرات غير النفطية لتبلغ ما قيمته ٢٠٤,٤ مليار ريال سنة ٢٠٢٠، مقابل نحو ١٨٩,٩مليار ريال سنة ٢٠١٥ ويعزى ذلك إلى برنامج الصادرات السعودية الذي أطلقه الصندوق السعودي للتنمية سنة ١٩٩٩، وهذا دليل على جهود المملكة لزيادة القاعدة الإنتاجية، وتنويع الصادرات غير النفطية ورفع قدرتها التنافسية.

٥) ارتفع إجمالي الأصول العالمية لصندوق الاستثمارات العامة من ٥ بالميه إلى ٣١ بالمائة بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠٢٠، في حين تضاعف حجم الأصول التي يديرها الصندوق ثلاثة أضعاف تقريبا إلى ما يقرب من ١,٥ تريليون ريال سعودي(٤٠٠ مليار دولار) خلال الفترة ذاتها[٤٥] ونمو قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية من ٥,٣٢١ مليار ريال في عام ٢٠١٧ إلى ١٧,٦٢٥ مليار ريال في عام ٢٠٢٠، بنسبة ارتفاع وصلت إلى ٣٣١ بالميه.

٦) شهدت المملكة العربية السعودية زيادة ملحوظة في عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث ارتفعت من ٤٤٧،٧٤٩ منشأة في عام ٢٠١٦ إلى ٦٢٦،٦٦٩ منشأة بحلول عام ٢٠٢٠. وقد أدت هذه الزيادة إلى تقدم المملكة في ترتيبها إلى المركز الثاني عشر عالميا في مؤشر توفر رأس المال الجري، وفقا لأهم المؤشرات الفرعية في الكتاب السنوي للتنافسية العالمية لعام ٢٠٢٠.

استطاعت المملكة جذب أكبر استثمارات التقنية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بصفقات تجاوزت مليار و ٧٠٠مليون دولار في قطاع الحوسبة وكمثال على ذلك الشراكه بين شركة قوقل وشركة أرامكو لاختيار المملكة مركز إقليمي للحوسبه، حيث استحوذت المملكة على المركز التاسع في مؤشر القدرات الرقمية بحسب تقرير التنافسية من المنتدى الاقتصادي العالمي، واحتلت المركز الثالث بين دول مجموعه العشرين في الإطار التنظيمي لتبني تقنيات الأعمال حسب تم انضمام السوق المالية السعودية إلى أهم المؤشرات العالمية للأسواق

[٤٥] السوق المالية السعودية ٢٠٢٠، saudiexchange.sa

الناشئة[٤٦] "MSCI"و Poors"Standard and و "FTSE Russell"[٤٧]، وهو ما ساهم في عدة تطورات ذات علاقة بأهداف برنامج التطور المالي، حيث سهل على المستثمرين الأجانب الاستثمار في السعودية، حيث ارتفع عدد المستثمرين الأجانب المؤهلين بنسبة ٤١٥% نهاية سنة ٢٠٢٠، من ٤٥٣ مستثمرا سنة ٢٠١٨ إلى ٢٣٣٤ مستثمر سنة ٢٠٢٠، ويعتبر إطلاق سوق المشتقات المالية سنة ٢٠٢٠ ضمن مبادرات برنامج تطوير القطاع المالي و السوق المالية.[٤٨]

(46) MSCI index researeh)5100(, MSCI market classification fromwork. disponble sur le web http:// www.msci.com/ indexe

MSCI index researeh)5100(, MSCI market classification fromwork. disponble sur le web http:// www.msci.com/ indexe

MSCI index researeh2019*MSCI market classification fromwork*.

(47) FTSE country classification process, 2018, http://www. FTSE.COM. / Praduct/ Downliads/ FTSE .contrey classification.paper.pdf

(48) Indices, S&P Dow Jones. (2019). *S&P Dow Jones Indices. Country classification Methodology*. Récupéré sur https://www.spglobal.com/spdji/en/documents/indexnews/announcements. http://annualreport2018.tadawl.com.sa

المطلب الثاني

الذكاء الاصطناعي وتنمية سوق رأس المال

تعد تنمية سوق رأس المال من أهم الموضوعات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية كونها أحد المقاييس التي يقيم بها الأداء التنموي، ويبرز نمو سوق رأس المال كغاية مشتركة سعت إليها جميع دول العالم لتحقيقها سواء المتقدمة منها أو النامية أو الأقل نمواً حتى، ورغم التفاوت والاختلاف في الأنظمة الاقتصادية إلا أنها جميعاً تسعى من الناحية الاقتصادية إلى تنمية وتطوير أسواقها المالية والبحث عن الوسائل والآليات التي من شأنها تحسين نمو وتطوير الحالة الاقتصادية للدولة بصفة عامة وحالة الأسواق المالية بصفة خاصة، ونتناول هذ المطلب في الفروع الثلاثة التالية:

الفرع الأول: أهمية استخدام الذكاء الاصطناعي في أسواق رأس المال

الفرع الثاني: دور الذكاء الاصطناعي في سوق رأس المال

الفرع الثالث: الإشراف على سوق رأس المال باستخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي

الفرع الأول

أهمية استخدام الذكاء الاصطناعي في أسواق رأس المال

يعد التعرف على السلوك الشرائي للمستثمر من المسائل المهمة في تحفيز عملية الاستثمار في قطاع الأسواق المالية؛ لذلك فقد انعكس تطور تقنيات وتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في بناء نماذج تساعد على تسهيل عملية الاستثمار واختيار الأوراق المالية المتعامل عليها في الأسواق المالية، ويعد تحليل السلوك الشرائي لشرائح المستثمرين والعملاء أحد أهم الجوانب الجوهرية التي يمكن أن يستفيد من تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحسين العمليات التي تتم داخل السوق، ويمكن إظهار أهم مزايا استخدام الذكاء الاصطناعي في سوق المال في النقاط الآتية: [٤٩]

أولًا: مزايا استخدام الذكاء الاصطناعي في سوق المال

١- يساعد الذكاء الاصطناعي على اكتشاف أنماط وسلوك العملاء والمستثمرين من خلال أنماط تصفح العملاء لمواقع الويب.

٢- اكتشاف سلوك المستثمرين والمضاربين فيه السوق من خلال استخدام عدد كبير من المعاملات التي يتم تخزينها والقيام بعملية تحليل هذه المعلومات.

---

[٤٩] د/ أنور محمد أحمد عطا الله، أثر اقتصاديات الذَّكاء الاصطنَاعيّ على النمو الاقتصادي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الأزهر، غزة، سنة ٢٠٢٠، ص ٦٠ - ٦٧

٣- قدرته في التوصل لحل المشكلات حتى في حالة عدم توفير جميع البيانات اللازمة وقت الحاجة لاتخاذ القرار.

٤- يوفر المعرفة بالمعلومات اللازمة لإجراء العمليات في سوق رأس المال والتي تعد شكلًا من أشكال قوة السوق.

٥- تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي تبنى على سلسلة من الابتكارات التي تزيد معدلات النمو وعائد الاستثمار.

٦- زياده الإفصاح والشفافية في أسواق المال من خلال جميع وتحليل المعلومات وعرض نتائجها.

ثانيًا: معوقات استخدام الذكاء الاصطناعي في سوق المال

تواجه تطبيقات الذكاء الاصطناعي في سوق المال مجموعة من التحديات التي تعيق توسع الشركات في هذا المجال. ومن أبرز هذه المعوقات:

١. **فقدان ثقة العملاء :**يعاني العملاء من تخوفات بشأن القرصنة والاحتيال، خاصة في الدول النامية التي تفتقر إلى الحماية الكافية في مجال الخدمات المالية غير المصرفية.

٢. **نقص التشريعات :**لا توجد تشريعات كافية تتعلق بالجرائم الإلكترونية والأمن المعلوماتي في سوق المال، مما يخلق بيئة غير آمنة.

٣. **عدم توفر المعلومات :**تواجه الأسواق النامية صعوبات في الوصول إلى المعلومات بسبب ضعف الأنظمة والبنية التحتية اللازمة لجمع البيانات.

٤. **نقص المهنيين المؤهلين :**يفتقر القطاع إلى الكوادر المدربة في مجال الذكاء الاصطناعي وإدارة شؤونه، سواء على مستوى الشركات أو الأسواق المالية.

٥. **قلة الوعي التكنولوجي :**يواجه العديد من المستثمرين والمضاربين في الأسواق المالية نقصًا في المعرفة التكنولوجية والمالية، مما يحد من قدرتهم على الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي.

تأثير الذكاء الاصطناعي في سوق المال

رغم التحديات، إلا أن أهمية الذكاء الاصطناعي في سوق المال تتزايد، خصوصًا في الدول المتقدمة. يعتبر الذكاء الاصطناعي عاملًا رئيسيًا في تطوير الأسواق المالية وتأثيرها على حركة السوق. وعلى الرغم من أن تأثيره لا يزال في مرحلة التبلور، إلا أن النمو السريع في تقنيات الذكاء الاصطناعي يوحي بأنه سيلعب دورًا محوريًا في هذه الأسواق.

لقد أحدثت ثورة الذكاء الاصطناعي تحولًا جذريًا في مفهوم التداول والاستثمار، حيث أصبحت العمليات أكثر دقة وفاعلية بفضل الحلول المتقدمة التي يوفرها. وهذا بدوره يجذب اهتمام المضاربين والمتعاملين في السوق، مما يعزز فرص الاستثمار والنمو[٥٠].

---

[٥٠] د/رسل عبد الكريم ناصر، استخدام أنظمة الذَّكَاء الاصطنَاعيّ في تعزيز الإدارة الْمَاليَّة في العراق، مَرجِع سابق، ص٥١

الفرع الثاني

دور الذكاء الاصطناعي في سوق رأس المال

لقد أصبح للذكاء الاصطناعي تأثيرات ملحوظة على أسواق المال، حيث أعيدت صياغة مفاهيم الاستثمار والتداول بفضل ثورة الذكاء الاصطناعي. هذه الثورة أدت إلى زيادة الدقة في العمليات المالية من خلال تقديم حلول سريعة وعصرية تهدف إلى تحقيق عوائد جيدة مع مخاطر متناسبة.

يستخدم الذكاء الاصطناعي تقنيات التنفيذ الآلي للأوامر، التي تعتمد على تحليل متغيرات مثل الوقت والسعر والحجم في عمليات التداول. بفضل التعلم الآلي، يكتسب نظام التداول القدرة على التفكير واتخاذ القرارات بناءً على البيانات المتاحة. هذه القدرات تجعل الأنظمة المالية أكثر مرونة وقابلية للتكيف، مما يعزز الكفاءة بشكل يفوق ما يمكن للبشر تحقيقه بمفردهم[٥١].

يمكن للمستثمرين والمضاربين الاستفادة من الذكاء الاصطناعي ليس فقط في التنبؤ بأسعار الأصول، ولكن أيضًا في اتخاذ القرارات وإدارة المحافظ المالية، فضلاً عن مهام أخرى متعددة في سوق المال. يستخدم الذكاء الاصطناعي في تداول الأسهم والسندات والأوراق المالية المختلفة، مما يعزز الكفاءة ويزيد من دقة النتائج.

لقد أحدث الذكاء الاصطناعي ثورة في العديد من المجالات، حيث بدأ يحل محل العديد من الوظائف التقليدية التي كان يقوم بها البشر. من بين هذه الوظائف، كانت هناك أدوار مهمة للخبراء في إعداد الدراسات والتوقعات والإحصاءات المعقدة، والتي كانت تعتمد عليها الشركات لوضع خططها المستقبلية وتحقيق عوائد مرتفعة. ومع ظهور الذكاء الاصطناعي، أصبحت هذه الوظائف مهددة، حيث يقدم الذكاء الاصطناعي نتائج تعتبر أكثر دقة وفعالية.

تشمل أبرز مزايا استخدام الذكاء الاصطناعي في سوق المال اعتماد الأساليب الحسابية التي تقلل من تأثير القرارات العاطفية، وتساعد في معالجة المعلومات بشكل أسرع وأكثر دقة، مما يعزز فعالية اتخاذ القرارات المالية.

---

[٥١] يتم استخدام مجموعة من برامج الذَّكَاء الاصطنَاعيّ في الأسْواق الْمَاليَّة المتقدمة للقيام بالعديد من المهام سواء مهام خاصة بالتداول أو خاصة بالرّقابَة، ومن هذه البرامج على سبيل المثال

- برنامج ترينذ سبايدر Trendspiderوهو برنامج خاص بالتحليل الفني التلقائي من خلال منصة سُوق الْمَال
- برنامج مكدس الإشارة SingnalStack يقوم بتحويل أي تنبيه من أي منصة تداول إلى أمر يتم تنفيذه في أي حساب وساطة، ويقوم بالاحتفاظ بسجلات مفصلة لجميع التفاعلات مع الوسطاء الخارجيين، ويمكنه ارسال تنبيهات أمنية للمستخدم
- برنامج سكانز Scanz وهي منصة تقوم بفحص السُوق مخصصة للمتداولين اليوميين وتمكن المستخدم من مسح سُوق الأَوْرَاق الْمَاليَّة في ثوان معدودة

يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي في تطوير استراتيجيات التداول وتحديد أسعار الأسهم، مما يسمح بإنشاء تنبؤات دقيقة حول تحركات الأسعار المستقبلية. بالإضافة إلى ذلك، يسهم في إدارة المخاطر في المحافظ المالية، حيث يمكنه كشف عمليات الاحتيال من خلال تحليل البيانات وتحديد الأنماط التي تشير إلى سلوكيات مشبوهة [٥٢].

ويحقق الذكاء الاصطناعي مصداقية المعلومات نتيجة اتباع الضوابط الرقابية ممثلة في المعايير والتوجيهات التي يلتزم باستيعابها، ويمكنه اكتشاف ممارسات الغش والتزوير واكتشاف الأخطاء الجوهرية بالقوائم المالية، ويمكن للذكاء الاصطناعي التغلب على المخاطر المتعلقة بالمواقع الإلكترونية وأمان وسلامة المعلومات من أي تحريف أو ضياع أو حذف أو تلاعب بها[٥٣]

الفرع الثالث

الإشراف على سوق رأس المال باستخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي

يساهم استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي من قبل الوكالات والهيئات الرقابية في أسواق المال في تعزيز فعالية الرقابة على التقارير والعمليات الجارية، مما يؤدي إلى مراقبة أكثر كفاءة واستباقية للمخاطر في السوق والمؤسسات المالية. بفضل التقدم التكنولوجي، يمكن للجهات التنظيمية الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحسين جمع البيانات والمعلومات، وإعداد التقارير الرقابية، ومراقبة الأسواق بشكل أكثر دقة.

يساعد هذا التوجه في تعزيز ثقة المتعاملين في الأسواق المالية، حيث توفر البيانات الدقيقة والتحليلات المتقدمة رؤى أوضح حول الأداء. مع توافر هذه البيانات، يمكن تحسين الأدوات الرقابية بشكل جذري، وتطوير تقنيات إشرافية مبتكرة تدعم الرقابة الفعالة على الأسواق، وهو ما يعد خطوة مهمة نحو تعزيز استقرار السوق وكفاءته.

وفي الوقت الحالي يعمل عدد من المشرفين على الذكاء الاصطناعي بما في ذلك لجنة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية، وهيئة النقد فى سنغافورة ولجنة الأوراق العالمية والبورصة فى الولايات المتحدة على استخدام تقنيات وتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، وذلك للكشف عن سوء السلوك والتلاعب المحتمل فى الأسواق المالية[٥٤].كما أن قانون الأسواق المالية سرعان ما يحتاج للتطور في هذه الأسواق، وبالتالي فلا بد أن تصبح

---

[٥٢] applied to stock market Artificial ferreira, f. G., Gandomi, A. H., & Cardoso, R. T no (221).. trading: a review. IEEE Accessg, intelligence

[٥٣] د/ مريم الرفاعي محمد، دراسة تحليلية لتقييم دور الذَّكاء الاصطنَاعيّ في تحسين عملية الإفصاح المحاسبي، ص ٩٣ : ٩٤

[٥٤] د/ عبد السلام محمد رائد، تطور الاستخدام الاقتصادى للذكاء الاصطناعي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة المنصورة، سنة ٢٠٢١، ص٧٧-٧٩

التنظيمات للأسواق المالية والرقابة والإشراف عليها قابلة للتكيف والتقلبات الدورية، خاصةً بالنسبة لتطورات الأنشطة المالية التى تعتمد على تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في تحريكها؛ لذلك تجب مقابلة هذه الأنشطة المالية المتطورة بتوظيف لأجهزة الكمبيوتر وأجهزة معالجة البيانات الاصطناعية والذكاء الاصطناعي في رقابة الأسواق والمؤسسات المالية[٥٥]

وتقنيات الذكاء الاصطناعي تقدم دعماً مهماً للجهات الإشرافية والتنظيمية؛ إذ ينعكس بالإيجاب على كل من عمليتي جمع البيانات والمعلومات؛ حيث يمكن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في إعداد التقارير الرقابية وإدارة البيانات، ومراقبة السوق والإشراف عليها وهو ما يحقق الهدف الرئيسي للأسواق المالية وهو تعزيز الثقة بها من قبل المتعاملين ومؤسسات السوق.

ويرى الباحث أنه يجب التحقيق في الأنشطة المثيرة للشك في السوق من أجل كسب ثقة المستثمرين فيه؛ لذلك يتعين تأكيد قدرتنا على مراقبة كافة الأنشطة التي تتم مع الأخذ في الاعتبار التعقيدات المحيطة بمعاملات الأوراق المالية وتوفير السرعة المطلوبة لها، ولذلك يظهر دور الذكاء الاصطناعي في إتاحة أدوات أكثر كفاءة في إدارة عمليتي الرقابة والإشراف على الأسواق المالية، وتحقيق سرعة أكبر في اكتشاف التلاعب والممارسات غير المشروعة التي تؤثر على استقرار التعاملات والحفاظ على حقوق المستثمرين في السوق.

---

[٥٥] Schemmel, (J.), Artificial Intelligence and the financial Markets. Business as usual?, on Regulating Regulating Artificial Intelligence book, " Springer, 2020, PP 285-260

الخاتمة

يحظي موضوع تطور سوق الأوراق المالية والنمو الاقتصادي اهتماما متزايدا في الأدبيات الاقتصادية، نظرا لأن وجود سوق أوراق مالية متطورة تقدم وظائفها للمالية بشكل جيد، سيساهم بصورة إيجابية في تصاعد نشاط القطاعات الحقيقية ومعدلات النمو الاقتصادي، وعملت المملكة العربية السعودية على إتخاذ العديد من الإجراءات والإصلاحات لتطوير سوق الأوراق المالية. أبرزها إصدار نظام السوق الذي يعتبر منعرج حاسم الإدارة وتنظيم السوق، وبرنامج تطوير القطاع المالي لسنة ٢٠١٦ في إطار رؤية المملكة لسنة ٢٠٣٠، والذي استهدف تطوير السوق المالية السعودية لتكوين سوق مالية متقدمة، تساهم في تحفيز الادخار والاستثمار والتمويل، وتنمية الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر دخله.

المراجع

أولا المراجع باللغة العربية

١- إبراهيم نافع قوشجي (٢٠١٩) السوق المالية (مفهومها مكوناتها، أدوائها ، مؤشر العام، حماة سوريا.

٢- الطيب الفكي أحمد الأزهري (٢٠١٧). أسواق المال، عملاء دار الحنان.

٣- أبو النصر عصام (٢٠٠٥). أسواق الأوراق المالية في ميزان الفقه الإسلامي، مصر : دار النشر للتوزيع.

٤- الأكاديمية للتمويل والاقتصاد الإسلامي (٢٠١٩) الأسواق المالية الإسلامية بين الواقع والواجب، ابحاث المؤتمر الدولي الثاني للأكاديمية الأوربية.

٥- إلهام وحيد دحام (٢٠١٣)، فاعلية أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الاقتصادي، القاهرة المركز القومي للإصدارات القانونية.

٦- بن إبراهيم الغالي بن ضيف محمد غسان (٢٠١٩) الأسواق المالية الدولية – تقييم الأسهم والسندات الجزائر: دار علي بن زيد.

٧- أشواق بن قدور (٢٠١٣) تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، عمان، الأردن: دار الرابية.

٨- جبار محفوظ (٢٠١٧) الأسواق المالية الأسواق والأدوات المالية الجزء الأول. الجزائر : دار هومه.

٩- حسين عصام حسين (٢٠٠٨)، أسواك الأوراق المالية البورصة"، الأردن: دار أسامة.

١٠- رامي محمد كمال، أحمد حسن التجار، منصور على القضاء، (٢٠١٩) المكوك وتطبيقاتها المعاصرة بديلا عن السندات التقليدية، الرياضي.

١١- سمير عبد الحميد رضوان (٢٠٠٩) أسوق الأوراق المالية بين المضاربة والاستثمار وتجارة المشتقات وتحرير الأسواق دراسة واقعية للأزمة المالية العالمية القاهرة: دار النشر للجامعات.

١٢- شعبان محمد إسلام البراوي (٢٠٠١) بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي دراسة تحليلية نقدية، دمشق: دار الفكر.

١٣- عبد الله خالد بن ربيعان (٢٠٢٠) سوق المال السعودية نشأتها وأداؤها وكفاء الهام المملكة العربية السعودية: مملكة الملك فهد الوطنية.

١٤- عبد اللطيف مصيطفي، محمد بوزيان (٢٠١٥) أساسيات النظام المالي و اقتصاديات الأسواق المالية، لبنان: مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع.

١٥- عاطف وليم أندراوس (٢٠٠٨) أسواق الأوراق المالية بين ضرورات التحول الاقتصادي والتحرير المالي ومتطلبات تطويرها مصر : دار الفكر الجامعي

١٦- علي بن ضب، محمد شيخي (٢٠١٧) الاقتصاد القياسي المالي والتطبيقاته في الأسواق المالية، عمان: دار ومكتبة الخامد

١٧- علي توفيق الحاج عامر على الخطيب (٢٠٠٩) إدارة البورسات المالية، عمان: دار الاعصار العلمي

١٨- عبد الكريم نمور (٢٠١٧) الخيارات والمستقلبات والمشتقات المالية الأخرى لندن

١٩- عبد المقصود مبروك (٢٠٠٧) مسايل الاستثمار بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي الاسكندرية دار الفكر الجامعي

٢٠- عبد الحليم شاهين (٢٠٢١) التطور التارخي العربات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي الكويت العيد العربي التحقيق بالكويت

مراجع باللغة الأجنبية

1- ALTAEE, Hatem Hatef Abdulkadhim et AL-JAFARI, Mohamed Khaled. (2015). Financial development, trade openness and economic growth: A trilateral analysis of Bahrain. International Journal of Economics and Finance, 07(01), pp. 241-254.

2- AL-TAMIMI et al. (2002). Finance and growth: evidence from same Arab countries. Joumal of Tramnational Management Development, 07 (02), pp. 3-18.

3- AL-TAMMAM, M. G. (2005). Causality between financial development and economic growth: The cases of Kuwait, Oman, and Saudi Arabia. Colorado State University.

4- ARCAND, J. L., BERKES, E., & PANIZZA, U. (2015). Too mach finance? Journal of Economic Growth, 20(02), pp. 105-148.

5- ATJE, R., & JOVANOVIC, B. (1993). Stock markets and development.European Economic Review, 2-3(37), pp. 632-640.

6- B. K Kapur. (1976). "Akernative Stabilization Policies for Less-Developed Economies. Journal of Political Economy, pp. 777-795.

7- .Beck, T., & Levine, r. (2002). Stock markets, banks, and growth: Panel evidence. NBER WORKING PAPER.(٩٠٨٢)
8- Berthélemy, Jean Claude; Varoudakis, Aristoméne A1994endogène, intermédiation financière et croissance 45737-750
9- Berthelemy, J. C., & Varoudakis, A. (1996). Economic growth, convergence clubs, and the role of financial development. Oxford economic papers, 48(2), 300-328.
10- Brown. J. R... Martinsson, G., & Petersen, B. C. (2017). Stock marken, credit markets, and technology-led growth. Journal of Financial Intermediation, 32, 45-59.
11- Bogdan, S., Bareša, S., & Ivanovic, S. (2012). MEASURING LIQUIDITY ON STOCK MARKET: IMPACT ON LIQUIDITY RATIO. Tourism and Hospitality Management, 18 (02). p. 183.193.
12- CAPASSO, S. (2008), Stock market development and economic growth. In Domestic Resource Mobilization and Financial Development. Palgrave Macmillan, London, pp. 10-38.
13- CAPORALE, Guglielmo Maria, HOWELLS, Peter, et SOLIMAN, Alaa M 2005 Endogenous growth models and stock market development: evidence from four countries